الدرس الثّالث:

توجيهُ القراءات عند الزّمخشريِّ رحمه الله (ت:538هـ)

- من سُورة مريم -

هذا هو الدَّرسُ الثَّالث في (توجيه القراءات عند المفسِّرين)، وقد جعلناه خاصًّا بتوجيه شيءٍ من القراءات في سورة مريم، من خلال (كشَّاف) الزَّمخشريِّ رحمه الله، وقد انتقينا – على ما اعتدنا – ثلاثة مواضع، بيانُها كالآتي:

الموضع الأوَّل: قوله تعالى: ﴿**وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا**﴾[مريم:5-6].

– محلُّ الخلاف هو كلمة (يرثني ويرث).

– فقد قرأ أَبُو عَمْرٍو وَالْكِسَائِيُّ بِجَزْمِهِمَا (يَرِثْنِي وَيَرِثْ)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِرَفْعِهِمَا (يَرِثُنِي وَيَرِثُ)[1].

– وقد وجَّههما الزَّمخشريُّ رحمه الله (ت:538هـ) بإيجازٍ شديدٍ في قوله: «يَرِثُنِي وَيَرِثُ، الجزم جواب الدعاء، والرفع صفة. ونحوه: (رِدْءاً يُصَدِّقُنِي)»[2].

وأبسطُ منه في العبارةِ واستيفاء الشَّرحِ، عبارةُ ابن زنجلة رحمه الله (ت: حوالي 403هـ) من قبله: «قَرَأَ أَبُو عَمْرو وَالْكسَائِيّ (يَرِثْنِي وَيَرِثْ) جزما؛ جَوَابا لِلْأَمْرِ، وَإِنَّمَا صَار جَوَاب الْأَمرِ مَجْزُومًا؛ لِأَن الْأَمر مَعَ جَوَابه بِمَنْزِلَة الشَّرْط وَالْجَزَاء، الْمَعْنى: هَب لي وليا، فَإِنَّك إِن وهبته لي ورثني.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (يَرِثُنِي وَيَرِثُ) بِالرَّفْع؛ جَعَلُوهُ صفة للْوَلِيّ، أَي وليًّا وَارِثا، وَإِنَّمَا اخْتَارُوا الرّفْع لِأَن (وليا) نكرَة فَجعلُوا (يَرِثنِي) صفة، كَمَا تَقول: أعربي دَابَّةً أركبُها، وكما قَالَ ﷺ: (خُذ من أَمْوَالهم صَدَقَة تطهرهُمْ وتزكيهم بهَا) وَلَو كَانَ الِاسْم معرفَة لَكَانَ الِاخْتِيَار الْجَزْم كَمَا قَالَ ﷺ: (فذروها تَأْكُل)؛ فالهاء معرفَة فَلَا يجوز أَن تُجْعَل النكرَةُ صفةً للمعرفةِ.

وَاعْلَم أَن الْفِعْل الْمُضَارع إِذا حل محَل اسْم الْفَاعِل لم يكن إِلَّا رفعا، كَقَوْلِه تَعَالَى: (وَلَا تمنن تستكثرُ)، أَي مستكثرا، وحجتهم فِي ذَلِك: أَن زَكَرِيَّا إِنَّمَا سَأَلَ وليا وَارِثا علمه ونبوته، وَلَيْسَ

[1] يُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص317.

[2] الزمخشري، الكشاف، ج3، ص5.

الْمَعْنى على الْجَزَاء؛ أَي إِن وهبته ورث، ذَلِك لِأَنَّهُ لَيْسَ كلُّ وليٍّ يَرث، فَإِذا لم يكن كَذَلِك لم يسهل الْجَزَاء من حَيْثُ لم يَصح أَن تَقول إِن وهبته ورث، لِأَنَّهُ قد يهب وليا لَا يَرث. وَأُخْرَى وَهِي أَن الْآيَة قد تمت عِنْد قَوْله: (وليا)، ثمَّ تبتدئ (يَرِثنِي) أَي هُوَ يَرِثنِي وَيَرِث من آل يَعْقُوب»[1].

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿**فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا**﴾[مريم:24].

– محلُّ الخلاف هو كلمتا (من وتحتها).

– فقد قرأهما الْمَدَنِيَّانِ، وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَحَفْصٌ (عن عاصم) وَرَوْح (عن يعقوب) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَخَفْضِ التَّاءِ (مِنْ تَحِتِهَا)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَنَصْبِ التَّاءِ (مَنْ تَحْتَهَا)[2].

– وقد وجَّهَ القرائتين الزَّمخشريُّ رحمه الله (ت:538هـ)، ولكنَّه لم يُوعِبْ، فقال: «مَنْ تَحْتَها هو جبريل عليه السلام. قيل: كان يقبل الولد كالقابلة. وقيل: هو عيسى، وهي قراءة عاصم وأبى عمرو. وقيل تَحْتِها أسفل من مكانها، كقوله تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ وقيل: كان أسفل منها تحت الأكمة، فصاح بها أَلَّا تَحْزَنِي.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص (مِنْ تَحْتِها). وفي (ناداها) ضمير الملَك أو عيسى. وعن قتادة: الضمير في تحتها للنخلة. وقرأ زرّ وعلقمة: فخاطبها من تحتها»[3].

وعبارةُ ابنِ زنجلةَ رحمه الله (ت: حوالي 403هـ) أوضحُ، وأكثرُ احتجاجًا. قال رحمه الله: «قَرَأَ أَبُو عَمْرو وَابْن كثير وَابْن عَامر وَأَبُو بكر (فناداها مَنْ تَحْتَهَا) بِفَتْح الْمِيم وَالتَّاء، جعلُوا (مَنْ) اسْمًا، وَجعلُوا النداء لَهُ، الْمَعْنى: فناداها الَّذِي تحتهَا؛ وَهُوَ عِيسَى عليه السلام، و(تحتهَا) صلَة (مَنْ)، وحجَّتُهم مَا رُوِيَ عَن أبي بن كَعْب رضي الله عنه قَالَ: الَّذِي خاطبها هُوَ الَّذِي حَملته فِي جوفها.

[1] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص438.

[2] يُنظر: ابن الجزري، النشر، ج2، ص318.

[3] الزمخشري، الكشَّاف، ج3، ص12.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (مِنْ تَحْتِهَا) بِكَسْر الْمِيم وَالتَّاء، أَي: فناداها جِبْرِيل من بَين يَديهَا، وحجتهم مَا رُوِيَ عَن ابْن عَبَّاس (مِنْ تحتِهَا) قَالَ: جِبْرِيل، وَلم يتَكَلَّم عِيسَى حَتَّى أَتَت بِهِ قَومهَا.

وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُم الْحسن الْبَصْرِيُّ: (مِنْ تَحْتِهَا) عِيسَى عليه السلام؛ فَكَأَنَّهُ جعل الْفَاعِل مستترا فِي (فناداها)، الْمَعْنى: فناداها عِيسَى من تحتهَا، وَهُوَ أَجود الْوَجْهَيْنِ؛ وَذَلِكَ أَنه جرى ذكره فِي قَوْله (فَحَملته) فَلَمَّا أَتَى الْفِعْل بعد ذكره؛ دلَّ على أَنه فعلُ الْمَذْكُور، وَأَنه مستتر فِي فعله، فالكسر أَعمُّ، وَذَلِكَ أَن من كسر يحْتَمل الْمَعْنى أَن يكون الْمَلَكَ، وَيحْتَمل أَن يكون عِيسَى عليه السلام»[1].

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا**﴾[مريم:54].

– محلُّ الخلاف هو كلمة (مخلصا).

– فقد قرأها الْكُوفِيُّونَ: (مخلَصًا) بِفَتْح اللَّام اسمُ مفعول، وَالْبَاقُونَ بِكَسْرِهَا (مُخْلِصًا) اسم فاعل[2].

– قال الزَّمخشريُّ رحمه الله (ت:538هـ) في توجيههما: «المخْلِص؛ بالكسر: الذي أخلص العبادة عن الشرك والرياء، أو أخلص نفسه وأسلم وجهه لله. وبالفتح: الذي أخلصه الله»[3].

وأوعبُ منه توجيه ابنِ زنجلة رحمه الله (ت: حوالي 403هـ) إذ يقول: «قَرَأَ عَاصِم وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ (إِنَّه كَانَ مُخْلَصًا) بِفَتْح اللَّام، أَي أخلصه الله وَاخْتَارَهُ وَجعله خَالِصا من الدنس، وحجتهم قَوْله جل ثناؤه: (إِنَّا أخْلَصْنَاهُم بخالصة).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (مُخْلِصًا) بِكَسْر اللَّام، أَي أخْلص هُوَ التَّوْحِيد، فَصَارَ مخلصا وَجعل نَفسه خَالِصَةً فِي طَاعَة الله، وحجتهم قَوْله جل ثناؤه: (مُخلِصين لَهُ الدِّين)»[4].

---

[1] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص441-442.

[2] يُنظر: ابن الجزري، تحبير التيسير، ص454.

[3] الزمخشري، الكشاف، ج3، ص22.

[4] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص444-445.